الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

بريد طباعة

الاحد ١١ صفر ١٤٢٧ هـ ١٢ مارس ٢٠٠٦
العدد ٩٩٦٦

مطالب بعدم منح رخصة بناء لأي مخطط لا يراعي سهولة الوصول للمعوقين

ورشة عمل «تهيئة البيئة العمرانية» ترفع توصياتها للمقام السامي

جدة: علي مطير
أوصت مجموعة العمل في ورشة عمل تهيئة البيئة العمرانية لحركة وتواصل المعوقين التي اختتمت أعمالها الأسبوع الماضي في العاصمة السعودية الرياض بالتأكيد على البلديات والمهندسين والمختصين بتدقيق المخططات الانشائية، وعدم إصدار رخص البناء مالم تلب معايير (سهولة الوصول) لذوي الاحتياجات الخاصة، وتعديل المباني والمنشآت والطرق ووسائل النقل القائمة لجعلها ميسرة وسهلة لكافة فئات المجتمع.

ودعت ورشة العمل لتضمين كود البناء السعودي قبل صدوره المعايير الخاصة التي تسهم في جعل البيئة العمرانية أكثر سهولة للمعوقين، وتدريس المعايير الخاصة (سهولة الوصول) في كليات العمارة والهندسة وتوعية القطاع الهندسي الخاص في هذا الاطار إضافة لتوصيات أخرى من المقرر رفعها للمقام السامي لاعتمادها.

وكانت ورشة العمل جاءت بموافقة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ونظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة الدولية لتقنية الوصول في منظمة التأهيل الدولي، بغية وضع معايير إنشائية وهندسية خاصة بالمباني والمنشآت في المرافق والمشروعات الحكومية والخاصة بما يتواءم واحتياجات المعوقين ومتطلباتهم كي يتمكنوا من الاستفادة من تلك المرافق والتحرك فيها باستقلالية تامة تضمن لهم انجاز مهامهم الحياتية دون أي عوائق.

وأوضح الدكتور طلعت الوزنة مدير عام الخدمات الطبية بالوزارة ورئيس الهيئة العالمية للوصول والتقنية للمعوقين للمنطقة العربية في منظمة التأهيل الدولي، بأن ورشة العمل التي نظمت كانت الأولى من نوعها عربيا، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن اعتماد توصيات ورشة العمل وتنفيذها في المشاريع المقبلة هو خيار استراتيجي لدعم كافة شرائح المجتمع بشكل متساو.

وينتظر تكوين لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات في حال إقرارها، تضم وزارات الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، والمعهد العربي لإنماء المدن، واللجنة الوطنية لكود البناء السعودي، والهيئة السعودية للمهندسين.

يشار إلى أن الورشة التي عقدت خلال الفترة من ٢٠ فبراير الماضي إلى الثاني من مارس الجاري، عملت على صقل إمكانات المهندسين المعماريين والفنيين لتدريب العاملين في المنشآت العامة والخاصة، والاهتمام باحتياجات المعوقين لتسهيل تنقلهم وحياتهم من واقع حقهم الطبيعي في الحياة والعمل. إضافة لزيارات ميدانية للمرافق الحكومية والأهلية والتعرف على مدى مطابقتها للمواصفات الدولية فيما يخص

المعوقين، وإيجاد الحلول المناسبة لتصبح البيئة أفضل للجميع. وهو ما أعتبرته الأوساط الهندسية نقلة نوعية في دعم البرامج التطويرية المساعدة على بناء منظومة هندسية اجتماعية متكاملة.